مجتمع

فيضانات تغمر المنازل وسط اليابان

ضربت أمطار غزيرة شمال وسط اليابان، السبت، ما سبَّب حدوث انهيارات أرضية وارتفاع منسوب مياه الأنهار مخلفة فيضانات، لتغمر المياه المنازل وتشرد عدداً من سكان المنطقة التي لا تزال تتعافى من زلزال مميت في وقت سابق من العام الحالي. وأصدرت وكالة الأرصاد الجوية اليابانية أعلى مستوى تحذير من الأمطار الغزيرة في العديد من المدن في محافظة إيشيكاوا، وأعلنت السلطات فيضان ما لا يقل عن 12 نهراً، وحثت السكان على توخي أقصى درجات الحذر من الانهيارات الطينية المحتملة وتضرر المباني. (أسوشييتد برس)

السيول تقطع الطرق في جنوب شرق المغرب

أدت سيول ناتجة عن أمطار غزيرة إلى تضرر البنية التحتية وقطع طرق رئيسية في مناطق جنوب شرق المغرب منذ مساء الجمعة، من بينها الطريق الرابط بين إقليمي ورزازات وزاكورة. وخلال الأسبوع الماضي، حذرت مديرية الأرصاد الجوية من فيضانات وسيول من جراء أمطار في الفترة بين 19 و21 سبتمبر/ أيلول في عدد من المناطق. وارتفع عدد ضحايا سيول اجتاحت محافظات جنوب شرق المغرب خلال الشهر الحالي إلى 18 وفاة وأربعة مفقودين، فضلاً عن انهيار 56 منزلاً، وقالت وزارة الداخلية إنّ من بين الضحايا ثلاثة أجانب. (الأناضول)

ذخائر غير منفجرة قاتلة في غزة

حذّرت منظمة «هانديكاب إنترناشونال» من أن الذخائر غير المنفجرة هي أحد أكبر المشكلات على المدى الطويل في قطاع غزة. وجاء التحذير على هامش النسخة الثلاثين لفعالية «هرم الأحذية» التي تنظمها المؤسسة غير الحكومية يومي السبت والأحد في باريس وليون، وهو فعالية سنوية للتوعية بالأخطار التي تسببها القنابل والألغام.

وقال المسؤول عن مكافحة الألغام في الأراضي الفلسطينية المحتلة في المنظمة، نيكولاس أور، إنه «بعد حرب دامت عاماً، أصبحت القنابل وقذائف المدفعية وغيرها من الأسلحة غير المنفجرة موجودة في أصغر زاوية من أصغر بلدة وأصغر مبنى وأصغر ركام، وهي تمنع وصول المساعدات الإنسانية، وإنشاء البنى التحتية الصحية أو الطبية. الوضع خطير للغاية في قطاع غزة». وبحسب تحليلات الأقمار الصناعية للباحثين الأميركيين كوري شير وجيمون فان دن هوك حتى 13 سبتمبر/أيلول، تعرض نحو 60% من مباني قطاع غزة لأضرار أو دمرت، أي ما يقارب 169 ألف مبنى. وهناك عقبة تتمثل في استحالة حماية المدنيين خلال القيام بتفكيك تلك الذخائر. وبانتظار وقف إطلاق النار، تعمل المنظمة ميدانياً، وتقوم بطلاء الذخائر التي رصدتها بواسطة طلاء أحمر للتحذير من خطورتها. يقول نيكولاس أور: «لا تزال باريس ولندن تزيلان ذخائر تعود إلى الحرب العالمية الثانية. في غزة، إزالة الذخائر غير المنفجرة تتطلب جهوداً متضافرة، والكثير من المال».

(فرانس برس)

(مجدي فتحي/ Getty)

بريطانيا: إدمان الكيتامين مشكلة وطنية

لندن ـ **كاتيا يوسف**

«أدمنت الكوكايين عشر سنوات ثم حصلت على المساعدة من منظمة Rehabs UK، حيث أعمل اليوم». هذا ما يقوله سكوت أردلي (39 سنة)، الذي يروي لـ«العربي الجديد»، تجربته الشخصية مع الإدمان التي بدأت في سن الـ15 حين جرّب الماريجوانا للمرة الأولى مع أصدقائه، ويقول: «تصاعدت الأمور بسرعة حين دخل الكوكايين حياتي في مرحلة منتصف العشرينيات من عمري، وجعلني ذلك أعيش في دمار حقيقي، حتى بلغت مرحلة الشعور بأنني على حافة الانتحار».

يضيف أردلي: «يعتقد الكثير من الناس بأن المدمن تعرّض إلى أذى جسدي أو عاطفي في طفولته، لكن ليست هذه الحال دائماً، وقد نشأت شخصياً في عائلة صالحة، ولم أواجه مشاكل في المنزل، لذا أعجز عن تحديد سبب واضح لإدماني».

كانت رحلة التعافي قاسية، واستغرقت نحو عامين، وبعد خمس سنوات بدأ في مساعدة آخرين على التغلب على الإدمان، ويقول: «لكل مدمن شخص يحبه ويقاتل من أجله، وفي حالتي دفعتني زوجتي إلى طلب المساعدة. كنت على وشك فقدان كل شيء بسبب إدماني السرّي، وكنت مجبراً على الاختيار بين المخدرات أو حياتي الزوجية». يضيف: «أصبح الكيتامين مشكلة وطنية، وهو يستخدم أساساً في تخدير الحيوانات، أو الأطفال خلال العمليات الجراحية، وفي الجراحات الميدانية، لكن خلال الأشهر الـ12 الماضية زاد بشكل كبير عدد الأشخاص الذين يعانون من إدمان الكيتامين. حالياً يرتبط ثلث عملي بإدمان هذا المخدر الشائع بين الشباب لأن سعره رخيص ويُصنع محلياً. يؤدي الكيتامين إلى مشاكل في المثانة والكلى، حيث تبدأ بلورات في التشكل وتتسبب بأضرار دائمة، وهو مخدر يسيطر على العقل بسرعة ويؤدي إلى الإدمان».

وكشف أردلي أن منظمة «Rehabs UK» تقدم مجموعة من الخدمات المتنوعة لدعم المدمنين في رحلة التعافي، وتشمل المشورة وتوجيه الأفراد إلى العلاج المناسب عبر خيارات علاج مجانية أو مدفوعة. ومنذ عام 2016 شهدت بريطانيا ارتفاعاً حاداً في حالات إدمان «الكيتامين» الذي تضاعف استخدامه أكثر من أربع مرات خاصة بين الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة. وتشير بيانات حديثة إلى أن نسبة الشباب الذين يعالجون من إدمان الكيتامين ارتفعت من أقل من 1% عام 2015 إلى 6% عام 2023.

ويعزو خبراء هذه الزيادة إلى لجوء العديد من الشباب في المملكة المتحدة إلى العلاج من هذا الإدمان، ويرجّحون أن هذه الأرقام هي قمة جبل الجليد، وأن أعداد من يعانون من مشاكل أكبر بكثير، لكنهم لا يطلبون مساعدة.

تقول مسؤولة الإدمان المهني في مستشفى «بريوري»، كلير بريمر، لـ«العربي الجديد»: «الكيتامين مشكلة وطنية لأن أشخاصاً كثيرين يستخدمونه، ويبدو أنه يحظى بشعبية كبيرة بين الشباب، ونشهد عدداً أكبر بكثير من الأشخاص الذين يحتاجون إلى خدماتنا، والمزيد من الاستفسارات بشأن المشاكل الناجمة عن تعاطيه». وتشير إلى أنّ أعمار الأشخاص الذين يطلبون المساعدة تراوح غالباً بين 18 و25 سنة، وتقول: «إنه مدمّر للجسم، وخصوصاً المثانة. رغم الضرر يعتقد الذين يتناولونه بأنهم بخير لأنهم لا يزالون في مرحلة الشباب ويمكنهم التعافي بسرعة، لكن هذا الأمر يمثل تحدياً كبيراً».

أما لي فرناندیز، المعالج الرئيسي في مجموعة «مراكز علاج الإدمان في المملكة المتحدة» (UKAT)، فيقول لـ«العربي الجديد»: «ارتفع استخدام الكيتامين بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الماضية، وهو الأكثر انتشاراً بين الشباب حالياً، لأنه أرخص بكثير من المخدرات الأخرى مثل الكوكايين، ويسهل الحصول عليه، كما أن تأثيراته فورية على الجسم، ما يجعله مخدّراً جذاباً للشباب». ويلفت إلى أنّ «التحدي الرئيسي الذي يواجه علاج المدمنين على الكيتامين هو مساعدتهم على فهم أنهم مدمنون، وأن علاقتهم بهذا المخدّر لا تتمحور فقط حول التواصل الاجتماعي وقضاء وقت ممتع. الإفراط في استخدام الكيتامين في سن مبكرة مضرّ بالصحة، في حين يمكن أن يؤثر الاستخدام المزمن على بطانة المثانة، وبالتالي انكماشها وزيادة الحاجة إلى التبول، أو الالتهابات والنزيف والانسداد، وفي النهاية سلس البول. الوصول إلى العلاج معنا لا يتطلب أن ينتظر الشخص فترة طويلة، بعكس ما يحصل إذا ذهب إلى هيئة الخدمات الصحية الوطنية».

استخدامات بيطرية

جرى تطوير «الكيتامين» في الستينيات للاستخدامات البيطرية، وهو يُستخدم حالياً مخدراً للحيوانات، وتشمل المشاكل الصحية لإدمانه التهاب المثانة الذي قد يصل إلى الحاجة للاستئصالها، كما يؤدي إلى تلف الكلى، فضلاً عن زيادة خطر الحوادث نتيجة ضعف الإدراك، كما أن له أضراراً نفسية تشمل الاكتئاب والهلوسة.

تحقيق

دمرت غارة إسرائيلية استهدفت عدداً من قادة حزب الله مبنى سكنياً مكوناً من عشر طبقات في الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت، ما أوقع شهداء وجرحى بينهم أطفال ونساء

ضاحية بيروت الجنوبية
لحظات القصف والصدمة يرويها الأهالي

بيروت ـ **سارة مطر**

أسبوع ثقيل عايشه اللبنانيون وسط مآس متنقلة بدأت مع تفجيرات «البيجر» والأجهزة اللاسلكية في أكثر من منطقة، يومي الثلاثاء والأربعاء، وصولاً إلى اغتيال القيادي العسكري البارز في حزب الله إبراهيم عقيل وقادة آخرين، يوم الجمعة، في غارة إسرائيلية على الضاحية الجنوبية لبيروت. خلفت تلك الجرائم المتلاحقة عشرات الضحايا وآلاف الجرحى، وتركت عائلات لبنانية ثكلى تذرف الدموع على أحبة أبرياء لا ذنب لهم سوى أنهم يقطنون في مناطق الاستهداف، وأحدثها في «حي القائم» بالضاحية الجنوبية لبيروت، إذ استهدفت غارة إسرائيلية مبنى سكنيّاً مؤلفاً من عشر طبقات.

وكشف وزير الصحة العامة اللبناني فراس الأبيض، في مؤتمر صحافي، ظهر السبت، أن الغارة الإسرائيلية خلّفت 31 شهيداً، من بينهم ثلاثة أطفال أعمارهم أربع وست وعشر سنوات، إضافة لسبع نساء، وأن من بين الشهداء ثلاثة سوريين. وقال: «نتوقع ارتفاع حصيلة الضحايا مع استمرار عمليات رفع الأنقاض، كون الغارة استهدفت مبنى سكنيّاً سقط بأكمله فوق رؤوس قاطنيه. أما بخصوص الجرحى، فقد بلغ العدد 68 جريحاً نُقلوا إلى 12 مستشفى، من بينهم 15 ما زالوا في المستشفيات، واثنان منهم في حالة حرجة».

وأكد الأبيض أن «الاعتداءات الثلاثة الأخيرة تُعتبر جريمة حرب موصوفة، أما تفجيرات الأجهزة فهي اعتداء غير مسبوق، وقد بلغ عدد الشهداء في تفجيرات البيجر 12 شهيداً، في حين ارتفع عدد شهداء أجهزة اللاسلكي إلى 27، ومع إضافة شهداء الغارة المعادية، يصبح المجموع 70 شهيداً. أما عدد الجرحى الذين لا يزالون في المستشفيات من جراء تفجيرات البيجر والووكي توكي فيبلغ 777 جريحاً في غرف عادية يتابعون علاجهم، و152 جريحاً في العناية المركزة. أجرينا 2078 عملية جراحية، وستكون هناك عيادات متخصصة لمتابعة الجرحى، وفرق نقالة تقصد منازلهم لتفقدهم لترك المجال في المستشفيات للإصابات المحتملة بحال توسعت الاعتداءات».

وخلّفت الغارة الإسرائيلية حالة من الخوف والهلع بين أهالي الضاحية الجنوبية، ولا سيما القريبين من محيط الغارة، وتباينت المواقف بين من سارع إلى مغادرة الضاحية، ومن بدا غير مكترث لآلة القتل والإجرام، وفضل ملازمة منطقة سكنه وعمله.

نجا الأربعيني حسين حسان من الموت في انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس/ آب 2020، وأصيب حينها في بطنه وبصدمة نفسية. يعمل حسان في مكتب لتخليص المعاملات بالمرفأ، ويقول لـ«العربي الجديد»: «نجوت من الغارة لأني كنت على درّاجتي النارية أقل طفلي البالغ من العمر ثلاث سنوات من الحضانة في منطقة عين الرمانة إلى منزلنا في الضاحية الجنوبية. كل يوم أقطع هذا الشارع والقي التحية على أصحابي في المقاهي، وأشعر بأن شيئاً ينقصني إن لم أمر به، فهو شريان حياة بالنسبة لي».

يضيف: «نجونا فعلياً من الموت، فقد وقع الانفجار بعد دقائق من مرورنا بالشارع، وكان خلفي على بعد نحو ستة مبان فقط. سمعتُ صوتاً قوياً وعميقاً، وبدأ ابني بالصراخ وبدت عليه آثار الصدمة، وترددت شائعات حول أن إسرائيل قصفت مطار بيروت، فاستدرتُ محاولاً العودة لاستطلاع ما حدث وتفقد الأصحاب والأحباب، لكنّني تراجعت كون ابني برفقتي ولا يمكن المخاطرة بسلامته. سارعت لإيصال طفلي إلى المنزل ليبقى مع والدته وشقيقته البالغة من العمر سبع سنوات، ثم عدت إلى مكان الغارة، وكنت من أوائل الواصلين، وانكشفت أمامي مشاهد مأساوية، وكان الأهالي في حالة صدمة، وسمعت أحدهم يصرخ مستغيثاً للعثور على أولاده الثلاثة المفقودين».

ولد حسين في بلدة معركة، قضاء صور، جنوباً، وهو مقيم بالضاحية منذ عام 1998، وقد عايش حرب يوليو/ تموز 2006، لكنه يرى أن غارة الجمعة مختلفة، كونها استهدفت مكاناً مكتظاً بالسكان، ومنطقة حيوية مفعمة بالحياة، ما شكل صدمة نفسية كبيرة للأهالي. يقول: «المنطقة تضم مسجد القائم، ونحو مائة محل تجاري، والعديد من المقاهي والمطاعم، ومحال الألعاب الإنترنت الخاصة بالشباب، إلى جانب مدرسة ومبنى لشركة كهرباء لبنان. تعرض المارة لإصابات طفيفة، لكن الضرر الأكبر لحق بسكان المبنى المستهدف».

يتابع: «كان لافتاً ما لمسته من معنويات مرتفعة صباح السبت، إذ صادفت رجلاً تضرر بيته بالكامل، ولم يتبق منه سوى غرفة الجلوس، وكان يقول: لن أغادر منزلي، فهنا أرضنا، لكنني سمعت أنها ستمطر، فقررت وضع النايلون كي نتفادى مياه الأمطار. معظم الأهالي غير مبالين بالموت، ويكررون: إلى أين سنذهب؟ وهم يواصلون حياتهم، ويشترون المواد الغذائية وبقية حاجاتهم الاستهلاكية، حتى أنهم فتحوا المحال التجارية، ورفع بعضهم لافتات كُتب عليها (لا يخيفنا الموت)، و(لن تنالوا منا). إنه شعب ضرب الموت بالموت.

ومن نزحوا عن منازلهم كان نزوحهم داخل الضاحية الجنوبية، وعلى بُعد أمتار من مكان الغارة، والبعض غادروا الضاحية بشكل فردي، في حين بقي أهلهم فيها».

بدورها، تقول رانيا سبيتي، القاطنة في الضاحية الجنوبية: «سمعت صوتاً قوياً، وكان الارتجاج كبيراً، وعرفنا لاحقاً أنه استهداف، لكننا صامدون في منازلنا رغم الآلام والأوجاع، وسنحافظ على عزيمتنا وقوتنا، فمن كُتب له العمر لن يقتله أي شيء، وأرواحنا ليست أغلى من أرواح الشهداء، والقضية ليست حزب الله أو الغدر الصهيوني، إنما القضية أكبر بكثير».

وتسرد سبيتي، وهي أم لطالب جامعي وطفلتين، لـ«العربي الجديد»، كيف خاف أولادها لحظة وقوع الغارة، غير أنها سعت إلى رفع معنوياتهم من خلال الإصرار على متابعة دروسهم ومواصلة الحياة بشكل طبيعي. تقول: «هدف الضربة الإسرائيلية معروف، فهم يستهدفون أشخاصاً معيّنين، ولكنا أمل أن تنتهي هذه الظروف العصيبة بأقل خسائر ممكنة، وأن تنجو الضاحية الجنوبية وقرى وبلدات الجنوب وكل الشعب اللبناني».

يقيم الشاب سميح رسلان في محيط منطقة الغارة، ويكشف أنه كان يمر بسيارته في الشارع عندما سمع دوي الانفجار، فأدرك أنه ليس جدار صوت، ويقول لـ«العربي الجديد»: «حاولت الاستفسار عبر مجموعات واتساب، ثم بدأت تردني الأخبار بشأن الغارة الإسرائيلية قبل أن يتبدد المشهد مع مسارعة سيارات الإسعاف إلى المنطقة على وقع صفارات الإغاثة، ووسط حركة كثيفة للدراجات النارية».

يضيف الثلاثيني المتخصص في التسويق: «بدأ الأهالي يتوافدون، وغصت المنطقة بالمواطنين على وقع الصراخ والبكاء، فسارعتُ إلى المنزل للاطمئنان على أهلي، وللمنا أغراضنا على وجه السرعة وغادرنا إلى منطقة الطريق الجديدة في بيروت. منزلنا لم يتضرّر، لكننا سنُنتظر في الطريق الجديدة لبضعة أيام ريثما تهدأ الأوضاع، وسنعود حتماً إلى الضاحية الجنوبية، فلا سبيل أمامنا سوى العودة، والدعوة بالفرج القريب». كانت نادين، الأم لولدين، بمفردها في المنزل لحظة وقوع الغارة، وتقول: «بيتي ليس في الشارع المستهدف، لكني سمعت صوت انفجار قوي، فانتظرت قليلاً لاستيعاب ما حصل، ثم هرعت لتوضيب أغراضنا وملاقاة ولديّ اللذين كانا في المدرسة، وقد غادرنا الضاحية بحثاً عن مكان آمن».

في سياق متصل، يؤكد مصطفى شبيب، من بلدة كونين، والمقيم في الضاحية الجنوبية، أن الاعتداءات الإسرائيلية السافرة بحق المدنيين والأبرياء باتت متكررة، لكنها لن تؤثر على المعنويات، فهنا أرضنا، ولن نغادرها مهما كانت الظروف. ويقول لـ«العربي الجديد»: «سمعت دوي انفجار ضخم، وعرفت أنه استهداف، وسرعان ما علمت أن الغارة استهدفت أحد قادة حزب الله، ولكن لا يمكن أن نغادر منازلنا، فهذه أرضنا، وهنا ولدنا وعشنا، ولن نغادرها مهما كانت الظروف».

رُكام المبنى المستهدف بالغارة الإسرائيلية (محمد سلمان)

70
إجمالي الشهداء بعد الغارة، من بينهم 12 في تفجيرات البيجر، و27 في تفجير أجهزة اللاسلكي.

اليمين المتطرف يوجه حكومة السويد لترحيل المهاجرين بالمال

تتجه الحكومة السويدية، بضغط من اليمين المتشدد، نحو تطبيق سياسات لتشجيع المهاجرين على العودة إلى بلدانهم طوعاً عبر حوافز مالية

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

تريد أحزاب يمين ويمين الوسط في السويد، بدعم من حزب «ديمقراطيو السويد» اليميني المتشدد، زيادة أعداد المهاجرين المغادرين نهائياً عبر إقرار قانون يسري بدءاً من مطلع عام 2026 يرفع ما يسمى «بدل تعويض العودة إلى الوطن» من نحو عشرة آلاف كرونة (980 دولاراً) للشخص الواحد حالياً إلى نحو 350 ألفاً (34500 دولار)، ما يعني تبني أرقام الدنمارك في هذا الشأن. وتتفق أحزاب الائتلاف الحاكم مع «ديمقراطيو السويد» على استثمار نحو 1,4 مليار كرونة لزيادة أرقام الراغبين بالرحيل طوعاً من البلد. لكن خبراء في شؤون الهجرة يعتبرون أن السياسة الجديدة تتماهى مع عنصرية اليمين المتشدد.

ويتخذ حزب «ديمقراطيو السويد»، بزعامة جيمي أوكيسون، مواقف مناهضة للهجرة منذ عام 2013. وترتكز سياسته في الأصل، على غرار تلك للمعسكر الأوروبي القومي المتطرف، على ضرورة ترحيل أو رحيل من هم من أصول غير أوروبية خصوصاً. ويعتقد مسؤول الكتلة البرلمانية في الحزب، لودفيغ اسبلنغ، أن انتهاج ما تطبّقه الدنمارك في هذا الموضوع يكفل جعل آلاف يستفيدون من الحوافز المالية للمغادرة. كذلك تأمل الحكومة الائتلافية، بزعامة أولف كريسترسون، أن يؤدي رفع مبالغ التعويض إلى زيادة عودة المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية إذا شعروا بأن الحياة في السويد لا تلبّي توقعاتهم. ويعتبر مبلغ 350 ألف كرونة مبلغاً ضخماً مقارنة بالحوافز المالية الحالية المحددة بعشرة آلاف كرونة لكل فرد مع زيادة تكاليف السفر.

وفيما سافر شخص واحد فقط طوعاً العام الماضي بعدما حصل على مبلغ عشرة آلاف كرونة، توقّع تقرير حكومي زيادة عدد المغادرين المستفيدين من التعويض الجديد إلى نحو 700 مهاجر سنوياً، بدءاً من مطلع عام 2026.

وتبدو حكومة يمين الوسط التي يقودها حزب «المعتدلين» الليبرالي ويشكل «ديمقراطيو السويد» صمام أمان لها في البرلمانية، مؤيّدة لتطبيق سياسات هجرة تشكّل تحولاً جذرياً في السياسات التي سادت في العقود الماضية. ورغم تحذير البعض من أن سياسة التعويض المالي ستضرّ بسياسة الدمج، «إذ يمكن أن يشير تبني تشجيع الرحيل إلى أن المهاجرين غير مرحب فيهم»، تبدو الحكومة مصممة على تطبيق القانون.

ولم تمنع تحذيرات رافقت السجال الدائر حول القانون الذي لا يُعرف متى سيُعرض على البرلمان في استوكهولم، وأيضاً رفض أحزاب يسارية الاقتراحات، اتفاق حزب المعتدلين والحزب الديمقراطي المسيحي والليبراليين وديمقراطيي السويد على السياسة الجديدة.

وتبنت هذه الأحزاب خفض الميزانية المالية المخصصة للدمج في السنتين المقبلتين مقابل زيادة الأموال المخصصة لتشجيع الرحيل الدائم من السويد إلى البلد الأصلي، وأيضاً تسريع ترحيل آلاف الأشخاص الذين رُفضت طلبات لجوئهم، وتضييق فرص قدوم لاجئين إلى البلد من خلال تشديد شروط الحصول على اللجوء عبر تكثيف الملاحقة فردية للإثباتات والوثائق، وعدم حصر معيار قبول الطلب بالمجيء من منطقة حرب ونزاعات مسلحة، كما حصل مثلاً مع اللاجئين من سورية.

ويقول منسق اتحاد مؤسسات الهجرة السويدي، إميل صرصور، الذي يحمل الجنسية السويدية منذ عقود، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إن «سياسة اليمين تأتي على خلفية جبي الأثمان التي يمارسها حزب ديمقراطيو السويد المتطرف بعدما أصبح يلعب بيضة القبان، ويمهد لحكم تحالف يمين الوسط». وعن القانون الجديد للرحيل الطوعي يشير صرصور إلى أن «تقديم القانون للبرلمان لن يواجه مشكلة كبيرة، إذ تملك الأحزاب التي اتفقت عليه غالبية مريحة لتمرير ما تريده، رغم معارضة يسار ويسار الوسط».

في السياق يبدو أن التحوّل في سياسات الهجرة لا يشمل فقط اجتذاب الراغبين بالمغادرة مادياً، بل أيضاً تقييد أعداد اللاجئين القادمين إلى السويد، حتى أولئك ضمن «كوتا» الأمم المتحدة الذين خفضت أعدادهم من أربعة آلاف إلى أقل من 700 سنوياً. ويعتبر صرصور أن تخصيص مبلغ 350 ألف كرونة للفرد الراغب في الرحيل «سياسة عنصرية للتخلص من المهاجرين بالمال».

ومن خلال تتبع تفاصيل الرحيل الطوعي مقابل أموال من السويد، يشمل ذلك المواطنين من أصول مهاجرة وأولئك الذين يملكون إقامات. ويعني ذلك أن السويد «تبيع أو تتخلى عن مواطنيها»، كما يرى صرصور الذي يشرح أن «السويدي - العربي، بغض النظر عن جنسيته الأصلية، سيتنازل عن الجنسية تماماً، على غرار أسرته، من أجل حصول على مبلغ 350 ألف كرونة عن كل فرد. وينسحب ذلك على المقيمين الدائمين. وبعد التنازل عن الجنسية والإقامة سيكون من المستحيل العودة إلى السويد مهما كانت الظروف».

ويشير صرصور، استناداً إلى معرفته الواسعة ببيئات الأصول المهاجرة، إلى أن طموح الأحزاب برحيل مئات المهاجرين سنوياً لن يتحقق. ويشرح: «النفترض أن أسرة حصلت حتى على مليون كرونة، وغادرت إلى البلد الأصلي أو إلى تركيا، فستخسر كل الامتيازات التي تعيشها في ظل دولة الرعاية الطبية والتأمين على الشيخوخة والتقاعد والرفاهية وغيرها الكثير، كما أن المال الذي ستحصل عليه الأسرة سينفد في مجتمعات لا أفق فيها للعمل، أو تحصيل الأبناء للتعليم العالي والاعتياد على الحياة الجديدة، وستجبر بالتالي على البدء من الصفر بعد عقود من الهجرة. وعموماً ستجبر الأسر على إجراء حسابات أبعد من أموال تعويض الرحيل الدائم، وتتعلق بالأبناء الذين وُلدوا وكبروا في السويد، وتوقعات مستقبلهم في دول تعاني من الحروب والنزاعات المسلحة وغياب العدالة الاجتماعية».

ويستثني صرصور ذوي الأصول الفلسطينية واللبنانية لأسباب تتعلق ببلديهما والظروف التي تتحكم بقبولهم مبالغ التعويض، لكنه يستدرك بأن بعضهم قد لا يكونون مرتاحين وغير مندمجين في العيش بالسويد التي يريدون مغادرتها بسبب خشيتهم على الأبناء فيقبلون بالتالي التعويض المالي ويغادرون، لكن الأرقام ستظل دون طموح الحكومة». وفي كل الأحوال، تشكل السياسات الجديدة للهجرة في السويد، ومن بينها رفع مبالغ التشجيع على المغادرة نهائياً، تحوّلاً غير مسبوق يعكس نجاح أكبر حزبين ضاغطين في اعتماد اتجاه أكثر تشدداً، وهما المسيحي الديمقراطي و«ديمقراطيو السويد»، وتأثيرهما في تأمين الغالبية البرلمانية التي لا تستطيع حكومة رئيس الوزراء أولف كريسترسون أن تحكم من دونها. كما يكشف ذلك ضعف المعارضة من خلال الحزب الاجتماعي الديمقراطي وأحزاب اليسار.

وفي النهاية يصر «ديمقراطيو السويد» على أن تخصيص مبلغ سنوي ينحو 1,4 مليار كرونة قابل للزيادة، سيؤدي إلى رحيل نحو أربعة آلاف سنوياً، ويسوق بأن الأموال المخصصة لمشروع الرحيل الطوعي «إنفاق عام أقل بكثير مما يصرف سنوياً على الهجرة»، كما يقول زعيم كتلتهم البرلمانية لودفيغ أسبلنغ الذي يعتقد أيضاً أن «السويد باتت تحتاج إلى التوقف عن إثقال كاهل الرعاية الاجتماعية بأشخاص لا يستطيعون إعالة أنفسهم لكنهم يعيشون في السويد عاماً بعد عام». ويقصد بذلك ألفاً ممن يعيشون شهرياً على ما تقدمه البلديات من إعانات مالية لمن هم عاطلون من العمل.

تسعى السويد إلى ترحيل مئات المهاجرين سنوياً (علي لوريستاني/ فرانس برس)

عامل التحويلة... المتهم الأول في حوادث قطارات مصر

في معظم حوادث القطارات التي حصلت أخيراً في مصر وأسفرت عن ضحايا من ركاب وعابرين وخلّفت أضراراً، كان عامل التحويلة أو «المحولجي»، بحسب ما يطلق عليه بالعامية، المتهم الأول

القاهرة ـ **عبد الكريم سليم**

لم ينتظر عامل تحويلة (محولجي) كثيراً ليخرج من غرفة مستشفى إلى زنزانة حيث احتجز أربعة أيام على ذمة التحقيقات بقرار من النيابة العامة التي حمّلته كالعادة مسؤولية تصادم قطارين في مدينة الزقازيق، شرق الدلتا. في هذه الواقعة اتهم عامل التحويلة بأنه «أصيب بالسهو خلال تنفيذه مهمة تحويل مسار قطار قادم من الزقازيق إلى الإسماعيلية على قناة السويس شرقاً، فاصطدم بقطار متوقف كان قادماً من المنصورة».

وحمّل مسؤولية الحادث عامل التحويلة علي حسين (55 سنة)، الذي يشغل وظيفته في الموقع نفسه منذ 28 عاماً. ويشتهر بأخلاقه وانضباطه في العمل لدرجة أنه لم تسجل ضده أي ملاحظة تتعلق بعمله طوال فترة خدمته. وقد تردد أنه مريض بالسكري، وأصيب بغيبوبة سكري وقت قدوم القطار بسبب عدم حصوله على عقار الأنسولين الشحيح في مصر. في حديث لـ«العربي الجديد»، يخبر عامل تحويلة يدعى حسن أنه يأتي إلى الكشك الصغير في طرف محطة بالصعيد، حيث تتقاطع خطوط السكة الحديدية، ويرتدي زياً بنياً كي لا تظهر عليه آثار 12 ساعة من العمل، حيث ينتظر باعتباره «حارس الأرواح» قدوم قطار مصحوباً بغبار شاهق ويطلق صفارة طويلة وقوية، ويتنبه إلى مروره بسلام إلى محطة أخرى.

ويخبر حسن بأنه يستيقظ في السادسة صباحاً كي يلتحق بعمله في الثامنة تماماً، ويقطع كيلومترات مستقلاً «توك توك» بثلاث عجلات بمبلغ عشرة جنيهات إلى أول البلدة، ثم يركب سيارة أجرة (ميكروباص) تنقله إلى وسط المدينة بمبلغ ستة جنيهات، ثم يستقل «توك توك» آخر إلى مكان عمله مقابل عشرة جنيهات. ويدفع حسن بالتالي 26 جنيهاً كاملة في الذهاب ومثلها في العودة عند الثامنة مساء، حيث يعمل 12 ساعة كاملة نهاراً ومثلها ليلاً في اليوم التالي، ويتبادل المهمة مع زميل آخر يعاني معاناته اليومية نفسها. وهكذا يذهب مبلغ 1500 جنيه (30 دولاراً)، هي ربع مرتب حسن للمواصلات فقط، ويطير من جيبه يومياً مبلغ مماثل ينفقه لتناول الإفطار والغداء والشاي والقهوة والسجائر، فمن دون ذلك لا يستطيع أن يعمل 12 ساعة كاملة بتركيز مناسب لمراقبة شاشة الكمبيوتر المثبتة أمامه في كشك مراقب البلوك أو ملاحظ البرج كي يضغط على أزرار التحويل حين تنير الشاشة بلون أحمر للتنبيه بقدوم قطار في حال وجود عقبة. وجرى تطوير المحطة التي يعمل فيها حسن في منطقة تمتد نحو 500 كيلومتر من محطة بني سويف شمالاً إلى سوهاج جنوباً، على الصعيدين التقني واللوجستي، إذ نُقل كشك ملاحظ البلوك من مطلع المحطات إلى أقصى شمالها، بعيداً عن الركاب كي لا يشغلونه بأسئلتهم عن القطار القادم وهل سيتأخر أم لا، كما زُود الكشك بأجهزة كمبيوتر حديثة حلّت بدلاً من العصيّ الشهيرة القديمة التي كانت تستخدم في تحويل قضبان إلى مسار مختلف في حال وجود عقبة أمام القطار. وبات يحصل ذلك بأزرار الكومبيوتر، كما استبدلت كبسولات الصوت التي كان يضعها على القضبان لإحداث فرقعة تنبه سائق القطار إلى وجود عقبة أمامه بحساسات كهربائية حديثة على القضبان تبنه نظام القيادة الآلي في القطار كي يبطئ سرعته قبل الدخول في مساره الأصلي أو مسار مختلف عن الأصلي. ويقول حسن: «كل هذه التطورات جيدة، وساعدت في تقليل الأعباء على المحولجي، لكنها لم تشمله أو تحسّن وضعه، فتقليل الأعباء المهنية عليه ذهبت هباءً في ظل الضغوط الكبيرة الملقاة عليه، على غرار سائق القطار الذي يضطر أحياناً إلى إيقاف الاعتماد على التقنيات من أجل تفادي عقوبات التأخير عن الوقت المطلوب أن يقطعه لتأمين وصول القطار في موعده. وهنا لا يلتزم بتعليمات المحولجي فيقع المحظور أحياناً».

ويُطلب من «المحولجي» أن يسجل في دفتر منفصل كل ملاحظاته حول الأعطال والخطوات والتعليمات التي أعطاها للسائق ولزميله في المحطات السابقة أو اللاحقة كي يثبت براءته في حال لم يتبع زملاؤه التعليمات والتنبيهات، ومسألة التسجيل عبء مضاعف لأنها قد تجعله ينشغل عن أمور أهم».

ويعترف حسن بأنه يفقد تركيزه الكامل بسبب تقدمه في السن. ومع نهاية يوم عمل يتضمن ساعات أكثر من المتعارف عليها والمعتمدة عالمياً يصبح الأمر فوق طاقة البشر رغم كل محاولات الاستمرار في الانتباه والتركيز عبر تناول شاي صعيدي أسود مركز وعدة فناجين قهوة كل ساعة. وهذا ما تسبب في إصابة عمال كثيرين بأمراض عدة بينها الضغط والسكر.

يضيف: «معظمنا مرضى ومديونون ومهمومون، ونُطالب رغم ذلك بأن نعمل بكامل طاقتنا. ونحن نسأل إلى متى سنستمر صامدين لمنع الاصطدام، فأرواح آلاف المصريين معلقة برقبة عامل تحويلة بائس ومريض ومديون ومهموم».

حادث قطار في منطقة دلتا النيل عام 2021 (أيمن عارف/ فرانس برس)

بانتظار الحصول على الغذاء (فرانس برس)

ضحايا السودان
التحذير من المجاعة لا ينتهي

تستمرّ معاناة السودانيين في ظلّ استمرار الحرب. كما تتابع المنظمات الدولية الحديث عن المجاعة والجوع محذرة من الأسوأ. في أغسطس/ آب الماضي، حذر مسؤولون أميركيون من تفاقم المجاعة التي سبَّبتها الحرب المستمرة في السودان وحظر المساعدات، وأنها قد تكون في طريقها لتصبح المجاعة الأكثر فتكاً منذ ما يزيد على عقد من الزمان. وفي الأول من أغسطس، خلصت لجنة مراجعة المجاعة التابعة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، إلى وجود مجاعة في مخيم زمزم في شمال دارفور بالسودان، وهذه المرة الثالثة التي تستخدم فيها اللجنة هذا التصنيف.

ومؤخراً، قال رئيس منظّمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، في حديث لـ«بي بي سي»، إنّ «المجاعة في السودان، الذي مزّقته الحرب منتشرة في كلّ مكان تقريباً».

وتقدر الأمم المتحدة أن «حوالي 25,6 مليون شخص، يشكلون أكثر من نصف سكان السودان، ويواجهون جوعاً حاداً، منهم أكثر من 755 ألف شخص على شفا المجاعة».

وبحسب «برنامج الأغذية العالمي» تهدّد الحرب في السودان بأكبر أزمة جوع في العالم، موضحاً أنّ هناك 25 مليون شخص في جميع أنحاء السودان وجنوب السودان وتشاد محاصرون في دوّامة من تدهور الأمن الغذائي.

ويشهد السودان، منذ إبريل/ نيسان 2023، حرباً مستعرة بين الجيش بقيادة رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة نائبه السابق محمد حمدان دقلو «حميدتي».

(العربي الجديد)

تأمين المياه النظيفة ليس بالأمر السهل (فرانس برس)

مساعدات غذائية لضحايا الفيضانات (فرانس برس)

لا تملك ماوى (فرانس برس)

لا تحصل على أبسط مقومات الحياة (فرانس برس)

بعض من معاناة التهجير (فرانس برس)

يعدّون الطعام لتقديمه للناس (ابراهيم حامد/ فرانس برس)